

البنك المركزي العراقي

# المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المفهوم... المعوقات... المعالجات

اعداد الباحثة

أسار فخري عبد اللطيف

معاون مدير

آيار / 2018

## خطة البحث

-المقدمة.

- منهجية البحث.

أولاً:" هدف البحث.

ثانياً" أهمية البحث.

ثالثاً:" أسلوب البحث.

رابعاً:" مشكلة البحث.

- المحور الاول : المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المفهوم، والتصنيف، والأهمية).

- المحور الثاني : المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- المحور الثالث : الإجراءات الواجب توافرها لإزالة هذه المعوقات وآليات معالجتها.

- الاستنتاجات والتوصيات .

-الخاتمة.

-المصادر.

## المقدمة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في اقتصادات الدول النامية، ومع مطلع القرن الحالي، حدث تحول مهم في مجال الاستثمارات وبدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدخل الذي تساهم به في الدخل القومي، حيث أثبتت ذلك معظم التجارب والدراسات التي ظهرت في بعض المجتمعات، والتي أبرزت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى قيامها بنشاط تصديري فاعل عبر الولوج للأسواق الإقليمية والدولية بعد أن أصبحت قادرة على تقديم منتجات متميزة من حيث النوع والسعر.

وبذلك تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار. ورغم كل هذا، فإن هذه المشروعات لم تحقق المساهمة المتوقعة منها كقطاع اقتصادي فاعل حيث تعترضها جملة من المعوقات.

ان وجود معوقات كثيرة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، وخاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، والتي تحول دون تقدم هذه المشروعات وتحقيقها للتنمية، وانطلاقا من فكرة أن هذه المشروعات تعتبر إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية التي بموجبها يتم تطوير الاقتصاد الوطني لأي مجتمع ثم إبراز الآليات الكفيلة معالجة هذه المعوقات، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات وإيجاد الآليات الكفيلة بإزالة هذه المعوقات.

## منهجية البحث

### أولاً: هدف البحث

1- تحديد المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية.

2- تقديم بعض الإجراءات والآليات الكفيلة والتي تواجه تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

### ثانياً: أهمية البحث

يتميز هذا الموضوع في الحداثة والخصوصية نسبياً" والذي بدأ تناوله مؤخراً" من قبل المختصين في المشاريع نظراً" لزيادة المشاكل والمعوقات التي تواجه تلك المشاريع وتأخرها في السعي لتحسين وتطوير عملها ونجاحها.

### ثالثاً: أسلوب البحث

فقد اعتمدنا في بحثنا على الأسلوب الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم وموضوع البحث من خلال مختلف المفاهيم والمعطيات وتحليلها وربطها بأسبابها للوصول الى النتائج.

### رابعاً: مشكلة البحث

يرى العديد من الاقتصاديين ان تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع اقامتها من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة بشكل عام والدول النامية بشكل خاص لانها تشكل ميداناً" لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية ، وتفتح مجالاً" واسعاً" أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي. وانطلاقاً مما سبق جاء هذا البحث لالقاء الضوء على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك من خلال السؤال الجوهرى الذى تتبلور معالمه حول ماهي المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وماهي الإجراءات الكفيلة لمعالجة هذه المعوقات لزيادة فعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟.

## المحور الأول : المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المفهوم والتصنيف، والأهمية) .

أ- لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروعات الصغيرة، إذ اختلفت النظرة العلمية والعملية بصدده، بالإضافة إلى أن كلمتي صغيرة ومتوسطة كلمتان لهما مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت الدراسات إلى أن هناك أكثر من مائة تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مختلفة، وحسب كل دولة.

ففي الدول النامية، هناك اختلافات واضحة في تعريف المشروع الصغير والمتوسط، وغالبا ما يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي السائد، إضافة إلى مستوى النمو الاقتصادي في البلد.

وهناك جملة من المعايير أو العوامل المؤثرة في تعريف تلك المشاريع، ومن بين هذه العوامل والمعايير منها طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة حيث ان اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المشروعات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة (قد يكون عدد العمال أو رأس المال أو خليط من المعيارين معاً، أو التكنولوجيا المستخدمة في المشروع أو حجم المبيعات أو معايير أخرى).

ب- أما تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيكون التصنيف هنا وفق معايير مختلفة كـ معيار الهدف أو نوع النشاط أو حجم المؤسسة ويكون التقسيم كما يلي(1):

### أولاً: التصنيف الأول :

أ. المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقليدية: حيث تتميز هذه المشروعات بضعف اقتصادات الحجم (عمالة غير كفوءة، وإنتاجية منخفضة البيع، إلى جانب أسواق قليلة وتعاقبات ضيقة).

ب. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن البيئة السوقية: وتتميز بالفاعلية والبحث عن الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والخارجية والتزامها بالمرونة كما نجد بها عمالة كفاءة.

ج. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرائدة: تتميز برجال أعمال مغامرين وأصحاب تأهيل، حيث يمارسون نشاطات اقتصادية جديدة مع استثمار في القوى البشرية، بالإضافة إلى الاستعانة ببرامج تمويلية والمجازفة في توظيف رؤوس الأموال.

(1) عباس محمد الهادي ، المؤسسات الصغيرة ، المفهوم ، الدور المرتقب ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة منتوري (قسنطينة ) العدد 11، السنة 1999.

## ثانياً: التصنيف الثاني:

أ. مشروعات إنتاجية: أساسها التحويل، بمعنى تحويل مادة خام إلى منتج نهائي أو وسيط والقيمة المضافة، بمعنى زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المتدخلات (عناصر الإنتاج) والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتج.

ب. مشروعات خدمية: أساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه.

ج. مشروعات تجارية: أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة، وإعادة استثمار الربح.

وأيا كان نوع المشروعات الصغيرة أو مجال نشاطها فإنها جميعاً تشترك في عناصر ومكونات واحدة.

## ثالثاً: التصنيف الثالث:

أ. مشروعات صغيرة: لها مكان ثابت ورأسمال وعمالة في حدود 5 أفراد.

ب. مشروعات صغيرة جداً: لها مكان ثابت ورأسمال وعمالة في حدود فردين.

ج. مشروعات متناهية الصغر: ليس لها مكان ثابت في أغلب الأحوال ويقوم بها فرد واحد هو صاحب المشروع.

## رابعاً: التصنيف الرابع:

يتمثل في مشروعات المجال الصناعي، والزراعي والخدمي والتربوي. ويمكن تقسيم المشروع الصغير إلى عدة عناصر هي:

أ. الرأسمال: ويعني كل المبالغ النقدية اللازمة لإقامة المشروع، أو المال اللازم لتجميع عوامل الإنتاج.

ب. الآلات والتجهيزات: وهي كل ما يلزم لإنتاج السلعة أو الخدمة.

ج. العمالة: كل الأفراد اللازمين لتشغيل المشروع.

د. الإدارة: وهي المسؤولة عن إحداث التشغيل الأمثل للمشروع وتحقيق أهدافه وهي جزء من العمالة.

هـ . التكنولوجيا: هي طريقة وأسلوب عناصر الإنتاج.

فقد اتفق الجميع على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في (التنمية الاقتصادية الوطنية) حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركًا أساسيًا في تنمية هذا الاقتصاد وتعمل على زيادة الناتج وتحسين وضع ميزان المدفوعات؛ وبالتالي توفر الرخاء الاقتصادي وتبرز هذه الأهمية الاقتصادية فيما يلي(1) :

- توليد الدخل لأصحاب هذه المشروعات.
- توفر فرص تشغيل الأيدي العاملة.
- إنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي.
- خلق قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية.
- خلق فرص استثمارية أخرى تحتاجها هذه المشروعات.
- تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد حيث تؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل من الشركات الكبيرة بالتقلبات الاقتصادية.
- تلعب المشروعات الصغيرة دورًا محوريًا في عملية تحول اقتصادات بعض البلدان إلى اقتصاد السوق.

ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية في (التنمية الاجتماعية) من خلال التنمية الاقتصادية ومع أهمية التنمية الاجتماعية فإنه لا يمكن التحدث عنها بمعزل عن التنمية الاقتصادية حيث تتلاقز المسارات، وتبرز الأهمية الاجتماعية لتلك المشاريع من خلال الآتي :

أ. العمل على خفض معدلات البطالة والفقير.

ب. توفير الثبات الاقتصادي والاجتماعي وهو ما لا توفره المنشآت الكبيرة التي لا تعرف الحدود الجغرافية.

ج. توفير الفرص للمواطنين للحصول على الدخل يساعد المواطنين في الحصول على الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية وتوفير إمكانات الحياة الكريمة وتعيد تشكيل المجتمع للقضاء على الفئات المهمشة، بحيث تخلق مجتمعًا أكثر استقرارًا.

---

(1) سميرة حسين الخرزجي - المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتعزيز النمو - المجلة الاقتصادية يصدرها للبنك المركزي العراقي - لعام 2010 - ص43

أما من حيث المزايا التي تميز هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن حصرها كما يلي(1):

أ. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتملا وفعليا للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار. كما تعتبر هذه المشروعات المصدر الرئيس لتوفير الوظائف.

ب. توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملون جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.

ج. يساعد هذا النوع من المشروعات على تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

د. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

هـ. تقوم هذه المشروعات باستغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية.

## المحور الثاني : المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا تزال العديد من المجتمعات تعتمد كلياً على حكومتها، وبالتالي سيادة وسيطرة القطاع العام على الخاص، ولا تزال صناعة المشروعات الصغيرة في مراحلها الأولى في العديد من الدول وعلى وجه التحديد دول العالم الثالث. وتعرف تطورا ضعيفا مقارنة مع المشروعات الكبرى، وهذه قد تكون مختلفة من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر.

لا زالت هناك بعض المعوقات التي تعتبر معوقات موحدة أو متعارفا عليها، تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنحاء العالم كافة، خاصة الدول النامية وتعتبر طبيعة المعوقات التي تتعرض لها متداخلة مع بعضها البعض، والتي حالت دون قيام هذه المشروعات بالدور المنوط بها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدة معوقات تواجهها ابتداء من فترة التفكير في المشروع، وانتهاء بالجوانب الإنتاجية والتسويقية، علاوة على المسائل المرتبطة بالجوانب القانونية والبنوية وغير ذلك. ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي(2):

(1) د. احمد دهشان -المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة خاصة في الدول النامية - جامعة الجزائر - فبراير لعام 2017.

(2) تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد \_ التاسع سبتمبر 2002، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.



## 1- المعوقات الاقتصادية

تعتبر المعوقات الإدارية والقانونية من أهم المعوقات الاقتصادية وتعد مشكلة متعاظمة في الدول النامية، خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي ضعف مستوى الأداء الذي يمارسه الأفراد المسؤولون عن إدارة هذه المشروعات، إضافة إلى الشكل التنظيمي الذي يحدد العلاقات بين هذه المشروعات كل منها بالآخر، وبين هذه المشروعات وحكومته.

إن المشكلات الإدارية قد تكون أصعب من سواها من المشكلات نظراً لمستويات الأداء الإداري المتخلفة القائمة على إدارة هذه المشروعات، في الوقت الذي نلاحظ فيه أن مفاهيم الإدارة وأساليب التسويق والإنتاج الحديثة، والمعايير المطلوبة في الأسواق تحتاج إلى تطور سريع، ومن ثم استثمار أساليب الإدارة والتنظيم الحديثة، والمرونة المطلوبة في عالم متغير يجب الرهان فيه على النجاح المؤسساتي طويل المدى(1).

2- أما بالنسبة للمعوقات القانونية أو التشريعية فهي تتمثل في غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وهي تشكل القوانين الناظمة لعمل هذه المشروعات كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير، وعدم توفر ضمان اجتماعي في هذه المشروعات والبيروقراطية الحكومية.

3- المعوقات المالية والتسويقية : إن توافر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي(صغير، متوسط، كبير) الذي لا بد أن يمر بـ ( ثلاث) مراحل تمويلية بدءاً بمرحلة التأسيس ومروراً بمرحلة التشغيل وانتهاءً بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال والتوسع، وفي هذه المراحل قد تختلف مصادر التمويل حسب احتياجات المشروع، فإذا كانت مدخرات الأفراد كمصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية فلا شك أن هناك مصادر بديلة لتمويل هذه المؤسسات وخاصة التمويل البنكي، ومن المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصولها على التمويل من المصارف نجد ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وقصر فترة سدادها إلى جانب محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والشروط والأولويات.

(1) د. عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الثالثة 1993، الناشر: قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية / الطبعة الثانية 1989 الجامعة المصرية - الاسكندرية.

ومن أبرز هذه الصعوبات هي (1) :

- عدم توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة .
- ضعف الترابط مع المنشآت الصناعية الكبيرة.
- تدني القدرة التنافسية، وغياب الدراسات الاقتصادية والفنية.
- نقص المعلومات حول حجم وطبيعة وأثمان السلع المماثلة.
- غياب أجهزة الإشراف والرقابة ومركزية اتخاذ القرار.
- ضعف الثقة بين المستهلكين والمنتجات المحلية.

ونظراً لهذه المخاطر تتجنب المصارف التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على أموال المودعين، الأمر الذي دفع الكثير من الدول لإنشاء مؤسسات مصرفية خاصة تقوم بـ:

أ. توفير التمويل الضروري لها بشروط ملائمة لحجم ومقدرة هذه المشروعات، خاصة أن هذه المشروعات لا يمكن لها استقطاب الاستثمارات المالية الأجنبية.

ب. حل مشكلة الضمانات لهذه المشروعات التي تعاني من ضعف في المقدرة على تقديم الضمان بشكل فردي.

ج. تقديم الاستثمارات للاستثمار السليم لرؤوس الأموال في هذه المشروعات

د. الاستعانة بالقروض هي المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم.

ومصدر هذه القروض عادةً المصارف التجارية، ولذلك فإن لها دوراً مهماً جداً في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتمثل هدف هذه المصارف في تعظيم أرباحها، مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والاحتفاظ باحتياطات وسيولة مناسبة. والجمع بين هذه الأهداف يتم عادةً من خلال إيجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى، وغير قابل للتعثر مما يعني أن المصارف تتطلع إلى استثمار ذي جودة عالية وبمعدل عائد مرتفع.

أما بالنسبة للمعوقات التسويقية فإنه لا شك في أن التطور الكبير الذي شهدته الأسواق التي يفرضها المستهلك على السوق وتبدل رغباته وسلوكه وتحديده لطبيعة المنتجات المطروحة في السوق من قبل تلك المشروعات،

(1) جوزيف طرييه - واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - اتحاد المصارف العربية - حزيران 2012 - ص44

هذا الأمر جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة من السوق. وتتعرض هذه المشروعات لمنافسة كبيرة من قبل المشروعات الكبيرة، وغالباً ما تكون غير قانونية مما جعل التسويق إحدى المشكلات التي يجب على إدارة المشروعات الصغيرة وضع حلول لتجاوز هذه المعوقات، كما أن هذه الإدارة تفتقر إلى بحوث في مجال السوق والحصول على المعلومات الملائمة في هذه الشأن حول (المنافسين، الموردين، التكنولوجيا، أسواق التصدير... الخ).

وتعاني بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية من مشكلة (التسويق) سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، أي في مجال التسويق على المستوى المحلي والتصدير، ويعود ذلك أساساً إلى المنافسة التي تواجهها تلك المؤسسات سواء من جانب المؤسسات الكبيرة في القطاعين العام والخاص، أو من جانب غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها والذي ينجم عنه ضيق حجم سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية بسبب ضيق المنافذ التسويقية التي يتم من خلالها تصريف المنتجات، وقد يؤدي ذلك إلى تعرض تلك المؤسسات إلى احتمالات التوقف المؤقت أو النهائي وهذا يرجع إلى عدم وجود دراسات للأسواق الخارجية واعتماد البلد لسياسة الإغراق السلمي وعدم تفعيل حماية المنتج المحلي.

وكذلك المعوقات التكنولوجية، فعمل من أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية هو اتباعها أسلوباً تكنولوجياً تقليدياً يقف حجر عثرة أمام تلك المؤسسات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة، الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة.

ويمكن القول إن التكنولوجيا هي حجر الزاوية في جهود التنمية خاصة الصناعية لما تحتاج هذه الأخيرة إلى آلات ومعدات تستعملها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لأنها مورد قادر على خلق الثروة، وهي وسيلة تتيح لمن يملكونها ممارسة السيطرة الاجتماعية والاقتصادية من أجل التجديد والمنافسة الناجحة، خاصة داخل الأسواق لحدوث نمو لتلك المشاريع. من هنا تأتي أهمية اختيار التكنولوجيا المناسبة لتلك المشاريع وحسب قدراتها المتاحة، وتطوير تكنولوجيا ملائمة لها تتلاءم وطبيعتها وإمكاناتها الحالية، وتتيح لها الفرصة استغلال الموارد المادية والبشرية لهذه الموارد. ونجد أنه من بين المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات في مجال التكنولوجيا هما (مشكلة التجديد والابتكار)، والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير.

بالإضافة إلى معوقات اقتصادية أخرى لا تقل أهمية عن المعوقات الاقتصادية التي تم ذكرها ومنه(1):

أ. التضخم من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل، مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

ب. الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبيين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب، وهي كذلك مشكلة للضرائب نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

ج. المنافسة وندرة المواد الأولية: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة. ومن حيث الندرة الموارد الطبيعية (الأولية) وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

إلى جانب ذلك هناك ارتفاع تكلفة الإنتاج كأسعار المواد الخام والأيدي العاملة في الدول النامية مقارنة مع هذه التكلفة في بعض الدول الأخرى مما يفقد هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المنافسة.

## 2- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمنشآت الصغيرة تجاوزها بسهولة، فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظر لعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية، إلى جانب ضعف الكفاءات والمهارات الإدارية والفنية لدى إدارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم اهتمامها بالجوانب الخاصة بالتدريب والتأهيل البشري المناسب عبر إجراء الدورات التأهيلية المكثفة داخليا وخارجيا لأهداف تحسين مستوى كفاءة الناشطين الإداري والإنتاجي(1).

---

(1) أ. د سامر الرحوب - معوقات عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة - الأردن - لعام 2017 - وكالة الاتباء الأردنية.

وفي الوقت الحاضر فإن إعداد الكوادر أصبح من الضروريات الملحة والبدئية لأن وجود الآلات المتطورة في الإنتاج يتطلب من العامل مستوى فنياً وعلمياً يتناسب مع مستوى تطور هذه الآلات لكي يتمكن من استخدامها بشكل صحيح (1).

كذلك الافتقار إلى ثقافة المشروع: ويعني عدم تطور المشروع الصغير وضعف الريادة، والميل للعمل في مؤسسات القطاع العام، وحصر إدارة المشروع في عائلة واحدة، كل ذلك شكل عائقاً أمام نمو المشروعات الصغيرة. فانعدام ثقافة الريادة والإبداع في مجتمعاتنا العربية التي تعمل على استقطاب الشباب نحو العمل الحر بدلاً من الوقوف في طوابير تقديم طلبات التوظيف.

### المحور الثالث: الإجراءات الكفيلة بإزالة المعوقات وآليات معالجتها

إن المراجعة الدقيقة لهذه المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث شموليتها وأثرها، توضح لنا حجم التحدي الذي نواجهه لإزالة هذه المعوقات، وذلك من خلال توفير المتطلبات اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخطوة في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية. إن التغلب على الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على بقائها ونجاحها وتطويرها يتحقق من خلال (2):

أ- توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع وفهم متطلباتها والوقوف على الصعوبات التي تعترضها للعمل على معالجتها وتفاديها وتهيئة المناخ التشريعي والقانوني المناسب والتمويل اللازم.

ب- وضع استراتيجيات واضحة ومحددة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال وضع نظام الأولويات لاختيار المشاريع الصناعية وتحديد دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ الخطة.

(1) د. سعيد الراجي - تجارب التمويل للمشاريع الصغيرة دراسة موضوعية - مجلة العالمية - الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية - السنة 17 - العدد 178 لعام 2005 - ص8.

(2) شريف احمد باشا- التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، دار النهضة العربية، مصر 1999، ص53.

ج- يتطلب من الجهات المسؤولة عن هذا القطاع مضاعفة وتنسيق جهودها والاطلاع بدور فعال وأكثر ديناميكية من أجل زيادة وتنويع الدعم والمساندة اللازمة لتمكين هذه الصناعات من تجاوز ما تعانيه من معوقات والنهوض بها للتكيف مع متطلبات المنافسة المحلية والدولية والمتطورة باستمرار.

ففي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في العراق كمثال على ذلك ، فقد اصدر البنك المركزي العراقي تعليمات الاقراض الصناعي والزراعي والاسكان وفق برنامج قرض البنك المركزي العراقي لعام 2015 ،قيام البنك المركزي توفير مبلغ ( 1 ) ترليون دينار وأيضا مبادرة (5) ترليون وأيضا"تم تخصيصه للمصارف الخاصة استنادا الى تعليمات رقم (7) لسنة 2015 لتمكينها من تقديم القروض لطالبيها من الافراد لتوفير دخول لهم ومعالجة البطالة وبفائدة 5.5% ولمدة خمسة سنوات مع فترة سماح سنة واحدة ، وتتراوح مبالغها من (5) مليون دينار لغاية (100) مليون دينار ، وقد قامت العديد من المصارف المجازة بمنح العشرات من هذه القروض للمقترضين وذلك بهدف تطوير القطاع الحقيقي المتمثل بالزراعة والصناعة البالغ مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي اقل من 5% ولغرض معالجة البطالة وانتاج سلع وبضائع وخدمات محلية بديلا عن المستوردة والتي خصصت لمنحها للمصارف والبالغ عددها (21) منذ عام 2015 وبلغت عدد المحافظات المشمولة بذلك القرض (11) محافظة وهي ( بغداد، اربيل، السليمانية، دهوك، كربلاء، بابل ، قادسية، ميسان، النجف، واسط، ديالى) وان هدف تلك المبادرة الرئيسي هو تطوير القطاع الحقيقي المتمثل بالزراعة والصناعة والبالغ مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي اقل من (5%) ، حيث حدد الحد الادنى للقرض بـ(5) مليون دينار وبسقف اعلى قدره (50) مليون دينارولا تزيد مدة الاسترداد على ثلاثة سنوات قابلة للتמיד لسنة واحدة اذا ثبت وجود ظرف قاهر يقدره المصرف وبعد موافقة السيد المحافظ عليه ويعتبر المصرف مسؤولا" عن استرداد القروض المدفوعه من قبله للمقترضين.

وادناه ملخص باجمالي القروض المقدمة للقطاعات ادناه لغاية 2018/4/30 (\*).

ت	مليار دينار	نوع المشروع
1	1.638.5	زراعي
2	4.334.5	صناعي
3	20.502.0	تجاري
4	10.141.9	خدمات (صحية وتربوية وسياحية)
5	36.481.9	مليون دينار

(\*الجدول من تصميم الباحث

ادناه جدول يبين القروض المقدمة من المصارف الاختصاصية الثلاثة (الصناعي، الزراعي، العقاري، صندوق الاسكان) ضمن مشروع (5) ترليون دينار لغاية شهر نيسان 2018. (1)

اسم المصرف	المبلغ / مليار دينار
المصرف الزراعي التعاوني	(19.488.091.995)
المصرف العقاري	(600.000.000.000)
المصرف الصناعي	(68.685.000.000)
صندوق الاسكان	(834.000.000.000)

(1) الإحصاءات الفصلية الصادرة من دائرة العمليات المالية وإدارة الدين لعام 2018.

1. ان تعليمات رقم ( 3 ) لسنة 2010 الخاصة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق كانت لغرض إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة، ولكنها جاءت خالية من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة.
2. يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، ويعود ذلك إلى عدم استطاعة المشروعات الصغيرة استغلال الائتمان الممنوح لها بشكل جيد، إضافة إلى عدم قيام هذه الصناعات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة، أو أنها لا تقدمها على الإطلاق.
3. غالباً ما تشتكى المشروعات الصغيرة بأن المصارف تأخذ وقتاً طويلاً في إنهاء معاملات الائتمان مما يسبب لها الخسائر. ومن بين أسباب التأخير في تقديم الائتمان لهذه المشروعات هو عدم توفر الضمانات المطلوبة من طالبي مثل هذه القروض.
4. ان غياب التشريعات والقوانين الخاصة والتي تقوم بتنظيم عمل تلك المشروعات سوف يساهم في سرعة انهيارها .
5. نظراً لأن المشروعات الصغيرة في معظمها كثيفة العمل وتستخدم تقنيات بسيطة، فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل خاص، وبالتالي تساهم في تخفيف مشكلة الفقر
6. ضعف الخبرة والسمات القيادية لدى اصحاب المشروعات يؤدي الى فشل المشروع ومن ثم انهياره.
7. ضعف القدرات الذاتية وروح التحدي لدى اصحاب المشروعات الصغيرة لادارة مشروعاتهم بكفاءة مما يسبب فشل ذلك المشروع.



## التوصيات

1. الزام المصارف المجازة كافة بالمشاركة في هذا المشروع واستخدام المبالغ المخصصة لكل واحد منهم كقروض تقدم للزبائن افراداً وشركات الذين تتوافر فيهم شروط الاقراض لغرض توفير القروض لمستحقيها ، لزيادة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي .

2. تقديم إعفاءات ضريبية على المشاريع الصغيرة لفترة محددة وتوفير البيئة الملائمة لها من خلال اعفاء تلك المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة للخمس سنوات الأولى من منح الإجازة من الرسوم الضريبية وجميع الرسوم الأخرى من اجل منحها القدرة على تنمية قدراتها المالي ولحمايتها من الانهيارومن ثم ضمان استمراريتها.

3. تقديم الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة تحتاج أيضا إلى تقديم خدمات استشارية متخصصة في مجال المال والأعمال خاصة بالنسبة للمشروعات التي تكون في بداية نشأتها بغرض تحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من تجاوز السلبيات والصعوبات التي تعترضها وتشمل هذه الخدمات عمليات تقييم السوق والتسعير وأساسيات المحاسبة والإدارة المالية وتوجيه المستثمرين للفرص الاستثمارية من خلال قيام الأجهزة المختصة بالصناعات بعقد الدورات والندوات العلمية .

4. الاهتمام بالجانب التسويقي ودعمه لغرض تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يتطلب الأمر تنمية القدرات التسويقية والإلمام بالسوق ومعرفة آلياته والقدرة على المنافسة وإيجاد السبل الناجحة للتسويق من خلال إجراء البحوث والدراسات التسويقية وتقديم المعلومات والإحصائيات عن الأسواق العالمية. إضافة إلى تأهيل الملاكات التسويقية وإقامة الحملات الترويجية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

5. أما على المستوى التنظيمي والقانوني فيعمل على إصدار تشريع ينظم هذا المجال وتطوير القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات التي تحكم نشاطات المؤسسات وأعمالها بما يوفر البيئة المناسبة المطلوبة في هذا القطاع بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية.

6. ضرورة خلق آليات تساعد اصحاب المشروعات الصغيرة على تسديد الأقساط كمساعدتهم في شراء وتسويق منتجاتهم لضمان استمرارية مشاريعهم.

7. تنظيم دورات تدريبية اجبارية ، بالتعاون مع مؤسسات دولية واقليمية ذات علاقة للراغبين بتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة خصوصا" من الشباب ، لتدريبهم على كيفية البدء بمشروع والخطوات المطلوبة لاختيار المشروع الناجح وعدم القفز لتأسيس مشروع من دون اعداد دراسة جدوى مسبقة.

8. السعي الى تكامل أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية الكلية للاقتصاد لضمان استدامة نجاحها ، ويعتبر هذا التكامل اهم اسباب نجاح مثل هذه المشاريع في الدول المتقدمة.

9. تخصيص مراكز استشارية تعمل على تقديم الاستشارات الفنية والإدارية ودراسات الجدوى الأولية والاقتصادية التي يعجز المستثمر الصغير عن تحمل نفقاتها والاختيار الجيد للتكنولوجيا المتطورة وتوفير أساليب الإنتاج والنقل والاتصال.

## المصادر :

- 1- د. عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الثالثة 1993، الناشر: قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية / الطبعة الثانية 1989 الجامعة المصرية - الاسكندرية.
- 2- رضا قويقة، دور المؤسسات الصغيرة في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي- مجلة بحوث اقتصادية-العدد ( 2) السنة 1997 - ص35.
- 3- شريف احمد باشا-التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة ، دار النهضة العربية ، مصر 1999 ، ص53.
- 4- عباس محمد الهادي ، المؤسسات الصغيرة ، المفهوم ، الدور المرتقب ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة منتوري ( قسطنطينه ) العدد 11 ، السنة 1999 .
- 5- محمد علي حيدر ، دراسة عن استراتيجيات وبرامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، منظمة العمل الدولية 1996 ، ص37.
- 6- تعليمات تنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، البنك المركزي العراقي 2011.
- 7- أ. عيساوي ليلي - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.. واقع وآفاق- ابريل لعام 2009 - ص 23
- 8- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مارس 2001 .
- 9- تنمية المشروعات الصغيرة ، دورية جسر التنمية، العدد التاسع سبتمبر 2002، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- 10- أ.مسعود الزباني - دراسة دولية تكشف عن تزايد عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط - الرياض- 2002.

- 11- سميرة حسين الخزرجي - المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتعزيز النمو - المجلة الاقتصادية يصدرها للبنك المركزي العراقي - لعام 2010- ص43
- 12- د. عبد الرحمن يسري احمد - تطور الفكر الاقتصادي ، ط 2- 1993-ص34
- 13- د. سعيد الراجي - تجارب التمويل للمشاريع الصغيرة دراسة موضوعية - مجلة العالمية - الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية - السنة 17 - العدد 178 لعام 2005 - ص8.
- 14- جوزيف طرييه - واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - اتحاد المصارف العربية - حزيران 2012- ص44.
- 15- الإحصاءات الفصلية الصادرة من دائرة العمليات المالية وإدارة الدين لعام 2018.

## الخاتمة

تشير نتائج البحث عن وجود معوقات اقتصادية واجتماعية وثقافية للتنمية الصناعية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. والجدير بالذكر أن العوامل الاجتماعية لا تقل أهمية عن العوامل التكنولوجية الاقتصادية في عملية التنمية الصناعية. ومهما كانت هذه المعوقات، فإن التغلب عليها ممكن من خلال عملية التصنيع والتنمية في هذا المجال عبر سلسلة من الحلقات المتصلة ذات طبيعة فنية واقتصادية واجتماعية. ولا تكون بحلول مؤقتة بل بالخروج بشكل نهائي من هذه المعوقات واتباع آليات واستراتيجيات كفيلة بتطوير هذا النوع من المشاريع وللخروج من دائرة التبعية الاقتصادية للمؤسسات الكبيرة. وعلى ضوء هذه النتائج، يستلزم على هذه المشروعات ومسيرها السعي إلى القضاء النهائي عن هذه المعوقات بجميع الوسائل الحديثة من أجل زيادة كفاءتها ودورها في التنمية في ظل الظروف البيئية الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية التي تعيش بها. كما على الجهات المسؤولة عن هذا القطاع مضاعفة وتنسيق جهودها والاضطلاع بدور فعال وأكثر ديناميكية من أجل زيادة وتنويع الدعم والمساندة اللازمة لتمكين هذه الصناعات من تجاوز ما تعانيه من معوقات والنهوض بها للتكيف مع متطلبات المنافسة في الأسواق المحلية والدولية والمتطورة باستمرار، وأيضا القيام بتنشيط هذه المشروعات وتشجيع الإقبال عليها. والأخذ بيد إدارتها نحو النجاح والنهوض في ظل اقتصاد جديد المعالم يتميز بالاتساع والتعقيد والمنافسة الشديدة.

وأخيراً: يمكن القول إن هذا الموضوع ما يزال يحتاج إلى عناية خاصة من قبل المختصين وتكثيف مجال البحث في معرفة أهم المعوقات والإجراءات الكفيلة لعلاجها نظراً لأن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تنمية اقتصاد المجتمع.

## تقسيمات البحث

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تقسيم الموضوع إلى ثلاثة أجزاء أساسية، محاولين تحليل وتوضيح كل جزء: حيث يتناول الجزء الأول المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المفهوم، والتصنيف، والأهمية)، بينما يتناول الجزء الثاني المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما الجزء الأخير فيتعرض إلى الإجراءات الكفيلة لإزالة هذه المعوقات وآليات معالجتها.